

مسائل متنوعه بشأن الدفاع الشرعي

• إذا كانت المحكمة حين عرضت لما تمسك به فريق من المتهمين من انهم كانوا فى حالة دفاع شرعي ، إذ قالت ان هذه الحالة غير قائمة لا بالنسبة لهذا الفريق ولا بالنسبة إلى الفريق الآخر ، وذلك على أساس أنها لم توافق إلى معرفة أيهما كان المعتدي وأيها كان المعتدي عليه ، فانها تكون قد أخطأت إذا أدانت هذا الفريق لأنها بعد أن قالت ما يفهم منه انه كان ثمة معتد ومدافع كان عليها ألا تقضي بأية عقوبة ، فان الادانة بناء على مجرد الادانة فى صحة الدفاع تتناقى مع ما يجب من عدم اقامة الادانة والا على أساس يقيني.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٥/١/١٩٤٥

• ان إثبات توفر نية القتل لدى المتهم لا ينفي قيام حالة الدفاع الشرعي فإذا كانت المحكمة قد اكتفت فى تنفيذ ما دفع به المتهم من قيام هذه الحالة بإثبات توفر نية القتل لديه فهذا يعيب حكمها.

الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/٣/٦

• ليس فى القانون ولا فى المنطق ما يحول دون أن يعتدي شخص على غيره وأن يعتدي عليه من آخر بغير أن يترتب على ذلك لزوم أن يكون أحدهما فى حالة دفاع شرعي.

الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٢/٢

• لا يشترط فى القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي ، فى عبارة مستقلة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملابسات حسب الواقعة الثابتة فى الحكم.

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ س ٧ ص ٨٥

• متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي وكان مؤدي ما أورده الحكم لا تتوفر به حالة الدفاع الشرعي ، ولا يرشح لقيام هذه الحالة ، فانه لا يقبل من

المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ س ٧ ص ٧٥٥

• لا يشترط في التمسك بحالة الدفاع الشرعي عن النفس ايراده بلفظه ، بل يكفي أن يكون المتهم أو المدافع عنه قد تمسك بأنه لم يكن معتديا ، وأنه انما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجني عليه وفريقه مما مفاده التمسك بقيام لتلك الحالة.

الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ س ٧ ص ١١٠٩

• سكوت المتهم في التحقيق عن اثاره حقه في الدفاع الشرعي لا يمنعه من التمسك بهذا الحق أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ س ٨ ص ٣٥٨

• من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها المتهمان في دفاعهما على ما قرره من أنهما حضرا إلى مكان الحادث مسلحين واستدل بذلك على أن كلا منهما ذهب مهاجما وليس مدافعا ، فإن الحكم يكون مشوبا بفساد الاستدلال لأن مجرد حضور المتهم إلى مكان الحادث حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه كان منتويا الاعتداء لا الدفاع.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ س ١٣ ص ١٣٢

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ س ١٤ ص ٥٤٨

الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ س ١٤ ص ٨٩٤

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ س ١٥ ص ٣٢٩

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ س ١٥ ص ٥٧٣

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦١٥

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٢٤

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٦٨

• من المقرر أن حق الدفاع الشرعي عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم منع الحيابة بالقوة وكانت القوة اللازمة لدفع هذا الخطر ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعي فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان ، مما لا تصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهاديء البعيد عن تلك الملايسات ، كما أن امكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها فى المحافظة على الحق لا يصلح على اطلاقه سببا لنفي قيام حق الدفاع الشرعي ، بل ان الأمر فى هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيرها ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ٩/٤/١٩٦٣ س ١٤ ص ٣٢٢

• أباح القانون فى المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي إذا ما تجاوز القانون حتى مع توافر حسن النية إذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وقد أجري تفتيش المطعون ضدها الثانية بالامسك بيدها اليسري وجذبها عنوة من صدرها ، إذ كانت تخفي فيه المخدر محدثا بجسمها العديد من الاصابات يكون قد تجاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعون ضدها الثانية فى حالة تبيح لها مقاومته استعمالا لحق الدفاع الشرعي عن النفس وانتهى من ذلك إلى القضاء بتبرئتها عن تهمة التعدي على الضابط فان النعي على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس متعينا رفضه.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٦٨

• التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه أن يكون جدياً وصريحاً ، أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة فإذا كان قد ورد على لسان الدفاع أن المجني عليه هو الذى بدأ بالعدوان مع انكار الطاعنين وقوع الاعتداء منهما ، فان ذلك لا يقيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ، ولا يعتبر دفعا جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦١٥

• تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ولمحكمة الموضوع وحدها الفصل فيها بلا معقب متى كان استدلال الحكم سليماً ويؤدي إلى ما انتهى إليه ولما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين وأطرح فى منطلق سائح دعواهما أنهما كانا فى حالة دفاع شرعي وخلص إلى أن الطاعن الأول هو الذى بدأ بالعدوان ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين معاودة الجدل فيما خلصت إليه المحكمة فى هذا الشأن.

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٣١/٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٥٢٣

• لا يقبل الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها.

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ٨٠٦

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ٩/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٢٠

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٦٦

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٦١٤

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٠٣

• امكان الرجوع إلى السلط العامة للاستعانة بها فى المحافظة على الحق لا يصلح على اطلاقه

سببا لنفي قيام حالة الدفاع الشرعي بل ان الأمر فى هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل ، والقول بغير ذلك مؤد إلى تعطيل النص الصريح الذى يخول حق الدفاع لرد أفعال التعدي على المال تعطيلاً تاماً .

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ص ٧٦٥

• الأصل أن الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ، ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وما ورد على لسان الدفاع عنه لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ولا يعد دفعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد ، فانه لا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ص ٢٦٦

• من المقرر أن التمسك بقيام الدفاع الشرعي يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ولما كان كل ما قاله الدفاع بصدد حالة الدفاع الشرعي قوله وقد توافر احتياطيا ظروف الدفاع الشرعي دون أن يبين أساس هذا القول من واقع الأوراق وظروفه ومبناه ، فانه لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي والاكتفاء دفعا جديا تلتزم المحكمة بالرد عليه ولا يحق للطاعن أن يطالب المحكمة أن تتحدث فى حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه ما دامت هى لم ترمن جانبيها ، تحقيق الدعوى ، قيام هذه الحالة .

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٢ ص ٦١٤

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ ص ٧١٢

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٨ س ٣١ ص ٧٢٣

٠ ان مؤدي ما يثيره الطاعن فى طعنه من أن عائلة المجني عليه اقتحمت أرض عائلته وابتدأت بالعدوان ، وأن المجني عليه أسهم فى الشجار الذى أصيب فيه الطاعن أنه كان فى حالة دفاع شرعي عن النفس ، إذا كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه لم يدفع هذه الحالة ، كما أن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا يتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١١ س ٢١ ص ٥٧

٠ من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى حتى تلتزم الحكم بالرد عليه أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، وكان ما ورد على لسان الطاعن أنا مضروب أربع سكاكين لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يفيد دفعا جديا حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه فلا يحق للطاعن أن يطالب المحكمة بان تتحدث فى حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه ما دامت لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة.

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ س ٢٤ ص ١٣٠٥

٠ لما كانت المحكمة قد نفت أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعي بقولها هذا وليس بالأوراق ما يدل على أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعي عن نفسه ضد اعتداء صادر ضده من المجني عليه الأول ، بل انه قرر فى أقواله أنه كان قد انتزع السكين الذى كان الأخير ينوي أن يعتدي عليه ان صح هذا الزعم وبذا فانه يكون قد اعتدي على المجني عليه المذكور انتقاما منه بعد أن كان قد زال خطر اعتداء الأخير عليه وبعد أن صار أعزل من السلاح لا يستطيع به اعتداء وهو ما ينفي قيام حق الدفاع الشرعي الذى لم يشرع للقصاص أو الانتقام وإذ كان هذا الذى أوردته المحكمة يسوغ به نفي حالة الدفاع الشرعي ، وكان تقدير الوقائع التى يستدل منها على قيام هذه الحالة أو انتفائها انما هو من الأمور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلالها سائغا.

الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ س ٢٧ ص ٢٣٨

• من المقرر أنه يكفي لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد صدر فعل يخشى منه متهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنياً على أسباب معقولة وتقدير ظروف الدفاع الشرعي ومتنظراته أمر اعتباري المناط فيه الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجة ودقيقة تتطلب منه معايمة موقفه على الفور والخروج من مأزفه مما لا يصل معه محاسبته على مقتض التفكير الهاديء المتزن الذي كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محضوف بهذه المخاطر والملاسات.

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٤ ص ٢٧ ص ٦٩٨

الطعن رقم ١٤٦٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١/١٨ ص ٤١ ص ١٨٧

• يجب لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب ضده هذا الدفاع مبنياً على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لتري ما إذا كان مقبولاً تسوغه البدهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة.

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ ص ٢٧ ص ٩٩٥

• الدفاع الشرعي عن المال وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات لا يبيح استعمال القوة الرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثاني الحريق عمداً والثامن السرقة والاعتصاب والثالث عشر التخريب والتعيب والاتلاف والرابع عشر انتهاك حرمة ملك الغير ، من الكتاب الثالث الجنائيات والجنح التي تحصل لآحاد الناس من هذا القانون وفي المادة ٢٨٧ فقرة أولى الدخول أو المرور بغير حق في أرض مهية للزراعة أو مبدور فيها زرع أو محصول والمادة ٢٨٩ فقرة أولى التسبب عمداً في اتلاف منقول للغير وثالثة رعي بغير حق مواشي أو تركها ترعي في أرض بها محصول أو في بستان والنزاع على الري ليس من بين هذه الأفعال.

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ ص ٢٧ ٩٩٥

الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٢ ص ٣٩ ٥٧٤

• لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قرر بأن هذا الأخير كان يرفع الاعتداء الذى وقع عليه وعلى ابنته والذى كانت المجنى عليها هى البادئة به واشترك فيه آخرون وقد نشأ عن هذا الاعتداء على كليهما حدوث اصابتها الجسيمة المتعددة الموضحة بالتقارير الطبية ، كما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن من بين مرفقاتها تقريرين طبيين أحدهما يتضمن نتيجة الكشف الطبى على الطاعن وأنه وجد مصابا بكدمات بالظهر وكدمة تحت العين اليسرى وأخرى على الجبهة وكدمة ناتجة عن عضه آدمية فى الساعد الأيسر والفخذ الأيمن ، ويتضمن التقرير الثانى نتيجة الكشف الطبى على ابنة الطاعن وأنها وجدت مصابة بجرح قطعى قاطع للجلد والعضلات بأوسط الساعد الأيسر مع نزيف شديد ولم يكن سؤالها ممكنا عند توقيع الكشف عليها لما كان ذلك ، وكان ما أبداه الدفاع بجلسة المحاكمة مفادة التمسك بقيام الدفاع الشرعى عن النفس الذى لا يشترط فى التمسك به ايراده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره لما كان ذلك ، فانه كان لزاما على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن وابنته والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتدائين كان الأسبق لأن التشاجر بين فريقين اما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع تنتفى فيه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس واما أن يكون مبادأة بعدوان فريق ردا على الفريق الآخر الذى تصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى أو يرد عليه بما يفنده مع أنه من الدفع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها إذ أنه من شأن هذا الدفع - لوصح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ، وفى اغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوبا بما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة.

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ ص ٢٨ ٢٧٣

• ان ما يثيره الطاعن من اغفال الحكم ببحث حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها مردود بأن البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه جاء خلوا من تمسك الطاعن أو المدافع عنه بقيام هذه الحالة ولما كان من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي يجب حتي تلتزم المحكمة بالرد عليه أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، ومن ثم فلا يسوغ للطاعن مطالبة المحكمة بأن تتحدث في حكمها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعي لديه وقد أمسك هو عن طلب ذلك منها ، وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة ، بل أثبت الحكم في مدوناته أن الطاعن كان لديه نية الانتقام من المجني عليه لمنافسته أخويه في منصب العمودية وأنه بادر المجني عليه طعنا بمطواه بمجرد أن ظفر به وهو مترصد له دون أن يكون قد صدر منه أي فعل مستوجب للدفاع الشرعي ، فهذا الذي قاله الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفة به في القانون.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ ص ٧١٢

الطعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٥ س ٣٥ ص ٢٨٢

• من المقرر أن التمسك بحالة الدفاع الشرعي يجب حتي يلتزم الحكم بالرد عليه أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة لما كان ذلك ، وكان ما ورد على لسان المدافع عن الطاعن لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ولا يفيد دفعا جديا حتي تلتزم المحكمة بالرد عليه فلا يحق للطاعن أن ينعي على المحكمة بأنها لم تتحدث في حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه ما دامت هي لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها ، وكان الثابت من الحكم أن المجني عليه استصدر حكما بطرد الطاعن من مسكنه مما أثار حفيظة هذا الأخير وأنه في ليلة الحادث ذهب إلى المنزل لرؤية ولديه اللذين تركهما في رعاية والده فرأى المجني عليه مستغرقا في النوم على عربة أمام المنزل فصمم على الانتقام منه بقتله وأحضر مطواة حادة طول نصلها حوالي ١٥ سنتيمترا وفاجأ مسددا إليه

عدة طعنات فى أماكن مختلفة بالصدر والبطن والساعد الأيسر فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي كادت تؤدى بحياته لولا تداركه بالعلاج ، فان هذا الذى حصله الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعي كما هى معرفة به فى القانون.

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٩٣

• الأصل فى الدفاع الشرعي أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفها القانون أو ترشح لقيامها ولما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، فان النعي على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٣/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٢٢

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٥/١٢/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٠٤٣

الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٨٤٥

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٣/١٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٨٦٩

الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢/١٠/١٩٨٩ س ٤٠ ص ٧٢٦

• لا يجدي الطاعن تسانده إلى أن المدعية بالحقوق المدنية قد ملأت بيانات الشيكات على خلاف الواقع بما كان يتعين معه أن تمتد إليها أسباب الإباحة إذ أن هذه الحالة لا تدخل فى حالات الاستثناء التى تدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهي الحالات التى يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد ، وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد فحالة الضياع وما فى حكمها هى التى أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بملوحق الساحب فى تلك الحال على حق المستفيد استنادا إلى سبب من أسباب الإباحة ، وهو ما لا يصدق

على الحقوق الأخرى التي لا بد لحاميتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للاباحة.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ ص ٢٩ ص ٦٦١

• تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ما دام استدلالها سليما يؤدي إلى ما انتهى اليه .

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠ ص ١٨ ص ١٠٣٤

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ص ١٩ ص ١٤٣

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ ص ١٩ ص ٣٥٠

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ ص ٢٠ ص ٦٨٠

الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ ص ٢٢ ص ٢٨٧

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/١١ ص ٢٢ ص ٥٣٠

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ ص ٢٤ ص ١٠١٣

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ ص ٢٥ ص ١٦٤

الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ ص ٢٦ ص ٨٤٤

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٤ ص ٢٧ ص ٣٨٩

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٠ ص ٢٧ ص ٤٨٢

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ ص ٢٧ ص ٩٩٥

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ ص ٢٨ ص ٩٩٣

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ ص ٣١ ص ٩٢٩

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٨١ س ٣٢ ص ٧٧٥

الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ٧/١٢/١٩٨٢ س ٣٣ ص ٩٥٤

الطعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٢٧٣

الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٣٩٩

الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٩٣٥

الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ٨/١/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٢٤

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٢٨١

الطعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ٣/٢/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٢٤٠

الطعن رقم ٤٤٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١/٣/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٣٦١

الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/٤/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٥٧٤

الطعن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٨/١١/١٩٨٩ س ٤٠ ص ٨٩٣

الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٩/١١/١٩٨٩ س ٤٠ ص ٩٠٤

الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٩/١١/١٩٨٩ س ٤٠ ص ٩١٢

الطعن رقم ٤٦٤٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٩٠ س ٤١ ص ٩٤٠

٠ من المقرر أن الأصل في الدفاع الشرعى أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقيق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون ، أو ترشح لقيامها ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك

صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى ، فانه لا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ س ٣٠ ص ٨٦٩

• الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفها القانون أو ترشح لقيامها ولما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، فان النعي على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ س ٢٥ ص ٢٢٢

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٥ س ٢٨ ص ١٠٤٣

الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩ س ٣٠ ص ٨٤٥

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ س ٣٠ ص ٨٦٩

الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢ س ٤٠ ص ٧٢٦